هل الدولة السورية قابلة للتقسيم ؟

غياث بلال

قبل ثلاث سنوات لم يكن يخطر في بال أكثر المتابعين للشأن السوري تشاؤما، أن الحديث عن تقسيم سوريا إلى دويلات وممالك على أسس طائفية وعرقية قد يصبح أحد السيناريوهات المتداولة للنقاش والتحليل في الحديث عن مستقبل سوريا.

لكن حالة الاستعصاء السياسي في ظل انخفاض فرص الحسم العسكري حاليا، أدخلت الدولة السورية في حالة تقسيم فعلي، أدت إلى ظهور عدة مناطق تخضع لسيطرة جهات مختلفة تتنافس أو تتصارع في ما بينها. ولكن، هل يمكن لهذه الوقائع الحالية أن تتطور حتى يأتي اليوم الذي نشاهد فيه سوريا مقسمة؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من العودة إلى الوراء قليلا كي نقف على الظروف التي رافقت ولادة الدولة السورية، ونحاول بعد ذلك فهم العلاقة التي تربط مكونات هذه الدولة بالسلطة المركزية فيها، وتحليل رؤيتها وفهمها لمعنى الوطن الواحد.

ولادة سوريا

بعد أن تقاسمت الدول الأوروبية العظمى تركة الرجل المريض «الدولة العثمانية» في مطلع القرن الماضي، كانت سوريا الحالية من نصيب الإمبراطورية الفرنسية في حينها.

«حالة الاستعصاء السياسي في ظل انخفاض فرص الحسم العسكري حاليا، أدخلت سوريا في حالة تقسيم فعلي أدت إلى ظهور عدة مناطق تخضع لسيطرة جهات مختلفة تتنافس أو تتصارع في ما بينها»

فكان أول أعمالها عام 1920 بعد إسقاط «المملكة السورية» مباشرة، وهروب الملك فيصل، هو استنساخ نموذج الدولة القومية الأوروبية الحديثة في صيغة أربع دول تقوم على أساس أن سيادة واستقلال الدولة تنبع من مفهوم تجانس شعب قومي قائم على التجانس الديني أو الإثني ضمن حدودها. هذه الدول هي دولة دمشق ودولة حلب ودولة الدروز ودولة العلويين في الساحل.

ضمت هذه الدول تجمعات سكانية ادعت فرنسا أنها متجانسة قوميا حسب التعريف أعلاه، لكنها في الواقع لم تكن كذلك، فدولة العلويين -مثلا- كانت تضم أقليات سنية ومسيحية، ودولة دمشق كانت تضم أقليات مسيحية ويهودية، والأمر نفسه بالنسبة لبقية الدول.

في عام 1922 قامت فرنسا بالإعلان عن الاتحاد السوري المؤلف من دولتي دمشق وحلب تحت اسم سوريا، وفي عام 1924 ضمت إليه دولة العلويين، بينما ظلت دولة الدروز مستقلة خارج هذا الإطار حتى عام 1936.

في ذلك العام قرر الفرنسيون دمج الدول الأربع في دولة واحدة تحت ضغط المشاعر الوطنية التي عمت المدن الكبرى ذات الأغلبية السنية، مع الحفاظ على سلطات موسعة لكل إقليم، حيث يتمتع «إقليم الدروز» و«إقليم العلويين» باستقلال إداري ومالي عن الدولة المركزية، الأمر الذي استمر حتى الاستقلال عام 1946، حيث تم دمج هذه الأقاليم في الحدود الحالية المعروفة بحدود سايكس بيكو.

قبل هذا التاريخ لم تكن هناك دولة موحدة مستقلة على هذه الرقعة من الأرض، حيث كانت عبر آلاف السنين دائما جزءا من الدول العظمى القائمة في عصرها، تعيش على أرضها مجموعات عرقية ودينية مختلفة تتمتع بحرية عالية في تدبير شؤونها وطريقة معيشتها مقابل الولاء للخليفة أو الملك أو الإمبراطور أيا كان. فلم تعرف هذه البقعة من الأرض الدولة القومية المركزية قبل تاريخ الاستقلال في 1946.

حدود وشعوب

الحدود الحالية للدولة السورية التي تم التأسيس لها في الحقبة الاستعمارية لم تكن تستند إلى أي من الحقائق الجغرافية أو الاجتماعية أو التاريخية في المنطقة.

فالنظرة البسيطة لخريطة العالم ستوضح أن الحدود الدولية في الدول العربية هي خطوط مستقيمة، تم رسمها -غالبا- بالمسطرة كنتيجة لاتفاقيات تقاسم النفوذ في مرحلة ما، بينما هي في الدول الغربية خطوط متعرجة معقدة ومتداخلة ترسمها الجبال والأنهار، وتحددها الجغرافيا الطبيعية والتوزع السكاني للمجتمعات، حيث إنها في أوروبا كانت نتيجة التطور الطبيعي للمجتمعات، وتشكل الدول القومية من خلال الحروب والهجرات والاتفاقيات.

ولذلك السبب، فإن الحدود الحالية للدولة السورية ضمت عدة جماعات بشرية غير متجانسة دينيا أو عرقيا، ويتمتع كل منها بنموذج ثقافي وتاريخي يميزه عن محيطه، حيث يمكن التمييز بين الأكراد والعرب والتركمان من ناحية التقسيم العرقي، وكذلك التمييز بين السنة والعلويين والدروز، وكذلك المسيحيون من ناحية التصنيف الديني.

الانتماء الديني والطائفي والمناطقي كان له دور كبير في تشكيل الوعي الجمعي لمكونات هذه المجموعات وفي صياغة علاقاتها مع الدولة الناشئة منذ البدايات الأولى عام 1920، حيث كان التقسيم الطائفي هو أساس الدويلات التي أنشأتها فرنسا.

كانت هذه الدولة المولودة حديثا وحتى نهاية عهد أديب الشيشكلي عام 1954 محكومة من النخب الدينية التي تشكلت خلال الحقبة العثمانية في المدن الكبرى، والتي كانت في أغلبيتها من ملاكي الأراضي وموظفي الدولة العثمانية وليس من الصناعيين البرجوازيين كما يزعم البعض، وبالتالي فإن خبرتها الإدارية كانت محدودة بالمناصب التي شغلها بعض أفرادها أثناء الحكم العثماني.

وإن كان المكون العربي السني في طليعة هذه النخبة، فإنه لم تغب عنها شخصيات متعددة من باقي المكونات ذات الانتماء الطبقي والتعليمي المتشابه.

ابتداء من عام 1954 ظهر جيل جديد من السياسيين السوريين ينتمي إلى طبقات وسطى، تلقت تعليمها في المدارس العمومية التي أنشأها الانتداب الفرنسي، وبدأ الصراع على الحكم واضحا بين الجيلين القديم والجديد من خلال التنافس بين الأحزاب التي نشأت منذ أوائل الأربعينيات.

فمثل حزب الشعب والحزب الوطني الجيل القديم، ومثل حزب البعث والحزب القومي السوري والحزب الشيوعي وجماعة الإخوان المسلمين الجيل الجديد. هذا الجيل الجديد اشتمل على تمثيل أكبر للأقليات الدينية والطائفية والإثنية في سوريا، واشتمل أيضا على أفراد من المؤسسة العسكرية الناشئة التي تضخمت بسرعة مع السماح للسوريين بالدخول إلى الكلية الحربية في حمص أوائل الأربعينيات.

إلا أن جميع الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال حتى اليوم لم تتمكن من صهر المجتمعات السورية المتمايزة في بوتقة وطنية واحدة من خلال برامج التنمية وبناء الوعي الوطني، كما أنها لم تستطع تحقيق انتصارات وطنية ضخمة قادرة على بناء الشعور الوطني بمعنى بناء ضمير «نحن الوطني» في مواجهة ضمير «الأنا» في المجتمعات المحلية المختلفة.

وكذلك فإنه لا يمكن الحديث عن تبلور عقد اجتماعي بين المكونات المختلفة للمجتمع السوري، وهو إن وجد فلم يكن مدعوما بمؤسسات قادرة على تفعيل الحقوق والواجبات التي ينص عليها عقد كهذا.

صراع الهويات

أضف إلى أن القومية العربية التي اعتمدها حزب البعث كرسالة أيديولوجية وبرنامج للسياسات الداخلية والخارجية لا تحمل مشروعا عمليا واقعيا ولا أبعادا قيمية متماسكة بالقدر الكافي لجمع العنصر العربي حولها.

هذا فضلا عن القوميات الأخرى غير العربية، والتي وضعتها هذه السياسات على هامش الوطن، وجردتها في بعض الحالات من أبسط حقوقها الإنسانية فضلا عن حقوق المواطنة. فما كان ينظر إليه كعنوان جامع وراية توحيد وحشد، تحول إلى عامل صراع وتناحر، انتهى بتفتيت الأسس التي يفترض أن تقوم عليها بنى ومؤسسات الدولة السورية.

بل على العكس من ذلك، سعت الدولة منذ تسلم البعث السلطة عام 1963 إلى وضع نفسها في مواجهة المجتمع سواء في صيغة المجتمعات المحلية التقليدية المتماسكة أو في صيغة مؤسسات المجتمع المدني، من خلال تفتيت البنى التي قامت عليها والسعي للانتقاص من ثقافتها، وكذلك من خلال تغيير التوازنات الديموغرافية في مناطقها.

بل إن السلطة سعت إلى خلق الخصومات بين هذه المجتمعات وتغذيتها، كي يتسنى لها إحكام قبضتها وممارسة تسلطها من خلال اللعب على تناقضات واختلافات هذه المجتمعات وخلافاتها الطبيعية، مما أدى بالضرورة إلى تعميق الشرخ وتكريس الانفصال الوجداني بين الدولة المركزية وبين هذه المجتمعات المحلية، الأمر الذي أسهم في تبلور هوياتها الخاصة بها، وتطور مطالبها وطموحاتها بالشكل الذي يتناقض مع مفهوم المواطنة والوطن المشترك.

رغم مرور حوالي قرن على انفصال سوريا عن جسم الدولة العثمانية، فإن الدولة السورية لم تتمكن من تطوير مقاربات لنماذج حكم قادرة على استيعاب التنوع والتعددية الموجودة ضمن نطاق جغرافيتها. كما أنها أخفقت أيضا في خلق هوية سورية جامعة تشكل حضنا دافئا للمجتمعات المحلية المختلفة.

لا يمكن إرجاع هذا الفشل إلى النخب السياسية التي حكمت سوريا فحسب، بل يتوجب أيضا دراسة تجربة استنساخ النموذج الأوروبي للدولة القومية الحديثة ومدى ملاءمته لبلادنا بحدودها الحالية التي لا تضم قومية واحدة وإنما شعوبا متعددة، وجدت نفسها مقسمة بين دولتين أو أكثر، مما اضطرها للخضوع لقوانين هذه الدول والخضوع لسياساتها التي كانت في أغلب الأحيان متضاربة أو حتى متصارعة.

أضف إلى ذلك أن نموذج الدولة القومية المركزية الحديثة هو نموذج أوروبي تطور في سياق تاريخي وفكري يختلف عن ذلك الموجود في البيئات العربية التي نسعى لتطبيقه فيها، حيث يحمل مضمونا حضاريا وتاريخيا وثقافيا مختلفا.

هذا الأمر أنتج تناقضات اجتماعية عميقة خلقت حالات استقطاب شديدة داخل هذه المجتمعات، وأعاقت نموها وتطورها الطبيعي، وأسهمت بشكل كبير في خلق الدكتاتوريات.

لا بد لأي نظام سياسي قادم في سوريا أن يراعي التعددية الثقافية والتنوع الديني والعرقي فيها، ويأخذ مصالح ومخاوف كافة المكونات السورية بجدية في الحسبان. وليس ذلك من خلال نظام المحاصصة الطائفية والعرقية في توزيع المناصب كما يحصل الآن في التجمعات المعارضة، وكما حصل في اتفاق الطائف في لبنان، وإنما من خلال اعتماد نظام مؤسساتي يوفر هوامش واسعة للإدارة الذاتية والاستقلال النسبي للمجتمعات المحلية كنظام اللامركزية الإدارية، حيث يسمح هذا النظام للمجتمعات المحلية بإدارة عملية التنمية والتطوير لمناطقها بنفسها.

كما أن اللامركزية الإدارية هي أحد العوامل المهمة التي تعمل على تفكيك الدكتاتورية، أو تساعد في المنع من تشكلها عبر توسيع قاعدة ممارسة السلطة.

التحدي القائم هنا هو إيجاد منظومة حكم محلي تستند إلى ثقافة المجتمع وتنسجم مع تقاليده، في الوقت الذي تسهم في توزيع السلطات بما يحول دون احتكار الدولة المركزية كامل السلطات، ودون أن يؤدي ذلك إلى تفكك الدولة السورية وتحولها إلى «كانتونات» متناحرة ومتنافسة.

على صعيد آخر، فسيتوجب على الحكومة السورية القادمة العمل مع نظرائها في دول الجوار على تحرير اتفاقيات وتفاهمات تقضي بتسهيل عبور الأفراد والأموال والبضائع، بما يخفف من آثار الحدود الرسمية المعتمدة، ويسمح للتجمعات الدينية والعرقية الموزعة بين الدول أن تتمتع بالتواصل الاجتماعي والاقتصادي الطبيعي دون معوقات حقيقية، بما يساعد على تطوير وتنمية المناطق الحدودية بشكل سليم.

إن استمرار سوريا كوحدة سياسية بحدودها المعروفة اليوم مرهون بقدرة النظام السياسي القادم والنخبة السياسية على تقديم حلول عملية تؤدي إلى تحقيق الشعور العام بالعدالة لدى كافة مكونات الدولة السورية من خلال معالجة مشكلاتها المستعصية والتي تحولت إلى أزمات خطيرة بفعل التراكم والتجاهل.

ومرهون كذلك بقدرته على رفع الظلم الواقع على هذه المجتمعات بما يدفعها للخروج من دائرة الشعور بالغبن إلى دائرة التشاركية الإيجابية في بناء الوطن وصناعة المستقبل.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

الحملة على الإسلام.. قراءة مغايرة

جورج طرابيشي

في مقال منشور في صحيفة «الشرق الأوسط» بتاريخ 2014/4/18 تحت عنوان: «الحملة على الإسلام وعلى العرب»، شنّ السيد رضوان السيد هجوما شرسا على شريحة من المثقفين العرب ممثلين بالراحل محمد أركون وأدونيس وعبد المجيد الشرفي وعزيز العظمة وجورج طرابيشي. وكما هو واضح من عنوان مقاله، فإن التهمة الموجهة إلى هؤلاء المثقفين، كشريحة تمثيلية لغيرهم من المثقفين من ذوي الاتجاه اليساري والقومي والعلماني، هي التآمر – وليس أقل من ذلك – على الإسلام والعرب. ومن يقرأ بيان الاتهام هذا يلاحظ للحال أن مضمونه لا يطابق عنوانه. إذ بدون أن تغيب كلمات العرب والعروبة لفظيا، فإن الاتهام الموجّه إلى أولئك المثقفين الخمسة هو حصرا – وليس أقل من ذلك – المشاركة الفعالة في «الحملة على الإسلام». ولكن مع مزيد من التدقيق سيلحظ القارئ أن هذه الحملة المزعومة التي يقودها أولئك المثقفون ليست على الإسلام بإطلاقه، بل على «الإسلام السني» حصرا. وصائغ بيان الاتهام لا يتردد في أن يتبنى هذه الحصرية بقوله في السطر السابع من مقاله إن المقصود بالحملة التي يقودها حاملوها الافتراضيون هو «بصراحة الإسلام السني».

ولنكن بدورنا صريحين، ولنقل إن ذلك «الإسلام» الذي يحضر بإطلاقه في العنوان يخلي مكانه في النص لـ«إسلامَيْن»: الإسلام السني والإسلام الشيعي. ففي نص لا يتعدى تعداد سطوره 42 سطرا تتردد 26 مرة ألفاظ «السنة» و«الشيعة» و«السنية» و«الشيعية» و«السني» و«الشيعي» مع التوكيد مرارا على أن هدف الحملة المزعومة هو «تحطيم الإسلام السني» و«تحرير العرب والمسلمين من الإسلام السني على وجه الخصوص» و«التحرير والتطهير ضد الإسلام السني فقط».

وفي مقابل هذا «الإسلام السني» الضحية لا يحضر «الإسلام الشيعي» والمثقفون الخمسة المتآمرون معه إلا بصفة الجلاد. وشخصيا لست بصدد الانتصار للضحية، ولا بصدد تبرئة الجلاد. وإنما إن يكن هناك من ضحية في اعتقادي فهو «الإسلام» بإطلاقه وبألف ولام التعريف، وإن يكن هناك من جلاد، فهو الذي يتبنى ويروّج لتلك القسمة المانوية للإسلام إلى إسلامين: واحدهما خيّر كل الخير، وثانيهما شرير كل الشر. أو بالعكس: واحدهما شرير كل الشر، وثانيهما خيّر كل الخير.

وما دام السيد رضوان السيد قد اختار لبيانه الاتهامي عنوان «الحملة على الإسلام»، فلأعترف له أن هذه الحملة قائمة على قدم وساق فعلاً، ولكنها بالضبط تلك الحملة التي تجعل من الإسلام إسلامين، وزيادة في الطين بلّة: إسلامين متنابذين ومتناحرين حتى النفس الأخير.

وهنا ليسمح لي السيد رضوان السيد أن أسأله: إذا كان الإسلام هو الدين الذي نزل به القرآن، فهل القرآن سني أو شيعي؟ وإذا كان من أنزل عليه هذا القرآن هو الرسول محمد، فهل كان هذا الرسول سنياً أو شيعياً؟

إن بليّة عظيمة قد نزلت بساح الإسلام تمثلت بمقتل ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربعة، ثم بمقتل الحسين حفيد الرسول و«قرة عينيه»، ثم باقتتال طائفي بالسلاح وبالكلام تتابعت موجاته بين علو وانخفاض على مدى قرون، وصولاً إلى يومنا هذا الذي يمثل مقال السيد رضوان السيد أحدث حلقاته بدون أن يكون آخرها.

إنها فعلاً إذاً «حملة على الإسلام» يقودها ويخوض غمارها كل من يتبنى ويروّج لتلك الثنائية المانوية التي لا تريد أن تتصور الخير في معسكر، إلا بقدر ما تنسب الشر إلى المعسكر الآخر، وذلك تبعاً للانتماء الطائفي الذي يلومني السيد رضوان السيد شخصياً على كوني بالغت في التحذير من وخامة عواقبه.

وبقدر ما أن بيان الاتهام يتصل بشخصي – إلى جانب الزملاء الأربعة الموضوعين في قفص الاتهام – فليسمح لي صائغه أن أتوقف عند نقطتين.

فلمة، أولاً، إشارة ضمنية في بيان الاتهام إلى أنني انفردت بنقد «الأرثوذكسية السنية» و«أهل الحديث» دون سواهم من ممثلي «الأصولية الشيعية». وأنا أقرّ بالفعل بأني في كتابي الأخير «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث» لم أتعرض بالنقد إلا إلى أئمة المذهب السني بدءاً بمالك والشافعي وأبي حنيفة وابن حنبل وانتهاء بابن حزم والغزالي والخطيب البغدادي وابن الجوزي. ولكن لو كان متهمي اطلع فعلاً على كتاباتي، لكان أدرك أني كنت سبقت هذا النقد لممثلي المذهب السني، بنقد لا يقلّ صرامة من وجهة النظر العلمية عن نقدي لممثلي المذهب الشيعي في كتابين لي على التوالي: «هرطقات2» و«المعجزة أو سبات العقل في الإسلام»، وفي عدادهم الكليني والحلي والعاملي والطبريان الشيعيان الكبير والصغير والنوبختي والطوسي والموسوي والراوندي والمجلسي والبحراني «من دون ترتيب للتسلسل التاريخي»، وصولاً إلى الإمامين الخوئي والخميني.

وهناك، ثانياً، التهمة الموجهة إليّ شخصياً ومفادها أني، في عداد جملة القوميين واليساريين والعلمانيين، أؤيد النظام السوري ورئيسه الأسد. ولن أردّ هنا على هذه التهمة الموجهة بالجملة إلى ممثلي هذه التيارات، مع أن العديد منهم كانوا من نزلاء سجون النظام السوري. ولكن لست أجد مناصاً، ما دام الأمر يتعلق بشخصي واسمي وموقفي، من أن أتحدى متهمي بأن يأتي بدليل واحد على ما يدعيه من تأييدي للنظام السوري ورئيسه. فأنا، بعد تجربة في السجن في عهد البعث، اضطررت إلى أن أهاجر عن بلدي منذ 42 سنة! وطيلة العقود الأربعة التالية، ورغم كل ما أسهمت به في خدمة الثقافة العربية «نحو من مائتي كتاب مؤلف ومترجم»، لم أكرَّم قط في بلدي، ولم أمنح جائزة من مؤسساته، بل لم أدعَ ولو مرة واحدة إلى حضور ندوة واحدة من الندوات التي كانت تنظمها هذه المؤسسات. وهذا فضلاً عن أن كتابي الذي يجرّمه متهمي ضمنياً، وأعني «من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث»، قد صودر في معرض دمشق للكتاب ومنع من دخول سورية. وعندما اندلعت الانتفاضة السورية قبل ثلاث سنوات كتبت مقالاً عرف توزيعاً واسعاً بعنوان «سورية: النظام من الإصلاح إلى الإلغاء» طالبت فيه النظام السوري، لا بإصلاح نفسه – فتلك كانت خطوة قد فات أوانها – بل بإلغاء نفسه بنفسه، إذا كان يريد تجنب الحرب الأهلية في بلد كسورية متعدد الأديان والطوائف والإثنيات. ومنذ ذلك الحين لم أعد إلى كتابة أي مقال آخر، لا عن النظام ولا عن المعارضة، ولا عن الغزوة التكفيرية القاعدية الطالبانية. فعندما يرى الإنسان بلده يُدمَّر على نحو غير مسبوق في تاريخ الحروب الأهلية، فإن الألم يشل القلم، فلا يبقى له أن يكتب إذا استطاع أن يكتب سوى: وداعاً يا سورية التي كنت أعرف.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

مرحلة جديدة من تزييف الوعي

عمرو حمزاوي

تتعرض اليوم الأغلبية الساحقة من المصريات والمصريين لقصف إعلامي مكثف يروج زيفا لجدية وتنافسية مشهد الانتخابات الرئاسية القادمة، ويتجاهل الحقائق الكبرى المحيطة بالانتخابات.. ترشح وزير الدفاع السابق للرئاسة بعد أن تدخلت المؤسسة العسكرية في السياسة في يوليو 2013، سيطرة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية على الحكم وتحالف النخب الاقتصادية والمالية معها، انتهاكات واسعة للحقوق وللحريات، أعمال إرهابية متتالية تنهك الدولة والمجتمع وتساعد على فرض فاشية الرأي الواحد والصوت الواحد والموقف الواحد ومرشح الضرورة البطل المنقذ بثنائية «من ليس معنا فهو ضدنا»، أوضاع اقتصادية واجتماعية وأمنية متردية تسهل مقايضة الخبز والأمن بالحق والحرية، تحصين اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية. تجرد الحقائق هذا المشهد الانتخابي القادم من الجدية المرتبطة بتكافؤ الفرص بين المرشحين وغياب خطر انحياز الدولة ومؤسساتها لمرشح بعينه، وتنزع عنه التنافسية التي تضمنها عدالة القوانين ونزاهة الإجراءات ويرتبها انفتاح الفضاءات السياسية والإعلامية على ممارسة التعددية والاشتباك مع انتخابات غير معلومة النتائج سلفا.

ذات القصف الإعلامي الذي تتعرض له أغلبيتنا الساحقة هو الذي سبق وأن تعرضت له خلال الأشهر الماضية وعبر محطات متتالية: تشويه ثورة يناير 2011 وتخوين كل من ارتبط بمطالب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي رفعتها ورفض أيضا تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة وترتيبات حكم ما بعد 3 يوليو 213، التعتيم على انتهاكات حقوق الإنسان والحريات التي صاحبت فض الاعتصامات والمسيرات وتجاهل ضحاياها ممن فقدوا حياتهم أو زج بهم إلى المعتقلات وأماكن الحبس والاحتجاز ثم تبرير الانتهاكات كضرورة تفرضها «الحرب على الإرهاب» والدفاع عن المنورطين بها كأبطال، تأييد تمرير نصوص دستورية وقانونية قمعية جواز محاكمة المدنيين عسكريا وقانون التظاهر والصمت التام عن توظيف الحكم للنصوص هذه لقمع وتعقب المطالبين بالديمقراطية، التعامل مع القيود المفروضة على الأصوات المدافعة عن الحقوق والحريات إما بصيغ تبريرية تقصي الرأي والموقف الآخر وتدعم من ثم القيود المفروضة على المغردين خارج السرب أو بسد الآذان وإغماض الأعين عن القيود والتخلف عن التضامن مع ضحاياها.

اللافت للنظر أيضا هو أن هوية المنورطين في القصف الإعلامي الحالي المرتبط بالانتخابات الرئاسية والهادف إلى تزييف وعي الناس عبر إقناعهم بجديتها وتنافسيتها تكاد تتطابق مع هوية الذين روجوا / برروا لتشويه ثورة يناير 211 وللخروج عن الديمقراطية ولانتهاكات الحقوق والحريات خلال الأشهر الماضية. هي ذات الأسماء والأقلام والوجوه التي وظفت لإنجاز المرحلة الأولى من إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وتزييف الوعي – مرحلة التشويه والتخوين وربط إنقاذ مصر من أزماتها بالمؤسسة الوحيدة القادرة «المؤسسة العسكرية» وبالبطل المنقذ «وزير الدفاع السابق»، نوظف اليوم لإنجاز المرحلة الثانية من تزييف الوعي – مقايضة الخبز والأمن بالحرية واختزال الوطن وقضاياه في شخص واحد والتبرير طويل المدى للابتعاد عن الحق والعدل والحرية تحت لافتتي «مقتضيات الحرب على الإرهاب» و«ضرورات المرحلة».

كارثية تداعيات القصف الإعلامي على السياسة التي أميتت ونزعت الجدية عن مشاهدها الرسمية وعلى الساحات الإعلامية التي أصبحت أشبه بطواحين مهولة تنتج ضجيجا رديئا بلا محتوى لا تختلف أبدا عن كارثية تسلل كلمات/ عبارات/ مقولات المنورطين في القصف هذا إلى مجمل النقاشات العامة في مصر وتلقفها من قبل بعض الكتاب والسياسيين الجادين الذين دافعوا طويلا عن الديمقراطية والحقوق والحريات قبل يوليو 2013 وتوقفوا عن ذلك بعدها. هؤلاء أيضا يتحدثون اليوم عن ثورة يناير الحالمة، وعن بعض المدافعين عن حقوق الإنسان كممولين من الخارج، وعن مرشح الضرورة للرئاسة كمنقذ للدولة الوطنية، وعن جدية الانتخابات الرئاسية وتنافسيتها! ويصمتون تماما عن وقوع انتهاكات الحقوق والحريات وعن خطرها هي وجغرافيا الظلم المنتشرة على الدولة الوطنية وعلى تماسك المجتمع وسلمه الأهلي، ويصمتون عن كون فاشية الصوت الواحد والرأي الواحد الراهنة لا يمكن أن تفضي إلى تحول ديمقراطي ما لم تواجه بكافة الوسائل السلمية المتاحة وعن ضرورة مقاومة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء والدفاع عن حق المصريات والمصريين في دولة مدنية عادلة ومجتمع متقدم ومتوازن.

عن «الشروق» المصرية